

{ السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية }

أ.د. مفید کا صد الزیدی (*)

mufeed2003@hotmail.com

الملخص:

تحتل دراسة النظم السياسية المعاصرة في منطقة الخليج العربي أهمية ضمن دراسة المجتمعات العربية وعلاقتها بتلك النظم لاسيما إذا ما ارتبطت هذه بدراسة علمية بغية استقراء طبيعة التحديات التي تواجه تلك الأنظمة، ومن بينها قطر التي تعدّ من (الدول الصغيرة) في النظام العربي، ولم يكن لها موقع خليجي أو عربي متميز إلى أن وصل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في عام 1995، إذ شهدت البلاد تغيرات داخلية وخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإعلامية منحها مكانة جديدة في الساحة الخليجية والإقليمية مع التطلع المتامي والطموح بان يكون لها دور في الساحة الدولية. يتضمن البحث دراسة الأزمة القطرية بين الدول الرباعية (السعودية، دولة الإمارات، البحرين ومصر) من جهة، و قطر من جهة ثانية وانعكاساتها في الحصار والمقاطعة التي تواجهها الدوحة، ومن ثم الموقف الأمريكي من الأزمة القطرية تجاه طرف النزاع.

The United States and the Qatari crisis

Prof.Dr. Mufeed Gasid . Al-Zaidi

Abstract:

The study aims to study the nature of the internal challenges facing Qatar under the reign of Prince Tamim bin Hamad Al-Thani. The study of contemporary political systems in the Arabian Gulf region is important in studying the Arab societies and their relations with political systems, especially if they are linked to a scientific and

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

objective study to extrapolate the nature of the challenges facing them Including the State of Qatar, which is one of the (small countries) in the Arab system. In fact, Qatar did not have a distinct Gulf or Arab location Sheikh Hamad bin Khalifa Al-Thani came to power in 1995. The country witnessed internal and external changes in various political, economic, media and sports fields quickly, giving it a new position in the Gulf and regional arena with the growing aspiration to have its say in the international arena.

The objectives of the study include examining the political and economic changes witnessed by Qatar in the past two decades, and the internal challenges it faces after the peaceful transfer of Prince Hamad Bin Khalifa Al Thani to his son Prince Tamim, with the growing Qatari crisis between the four Arab countries UAE, Bahrain and Egypt) on the one hand, and Qatar on the other, and their repercussions in the siege and boycott faced by Doha, and the US position on the Qatari crisis towards the parties to the conflict.

المقدمة:

تحتل دراسة النظم السياسية المعاصرة في منطقة الخليج العربي أهمية ضمن دراسة المجتمعات العربية لاسيما إذا ما ارتبطت بدراسة علمية لاستقراء طبيعة التحديات التي تواجه تلك الأنظمة، ومن بينها قطر التي تعد من (الدول الصغيرة) في النظام العربي، ولم يكن لها موقع خليجي وعربي متميز إلى أن وصل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في عام 1995، إذ شهدت البلاد تغيرات داخلية وخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإعلامية بشكل سريع منحها مكانة جديدة في الساحة الخليجية والإقليمية مع التطلع الامتنامي والطموح بان يكون لها مثل تلك المكانة في الساحة الدولية.

اما اشكالية البحث فهي تكمن في تساؤلات مطروحة لماذا قطر تحولت من دولة صغيرة (هامشية) في النظام العربي إلى دولة لها مكانتها الخليجية والإقليمية؟، وما موقف الولايات المتحدة من الأزمة القطرية وتداعياتها منذ عام 2017؟، وهل تنتهي الأزمة القطرية بين دول مجلس التعاون الخليجي وما دور الولايات المتحدة في ذلك؟.

ويطرح البحث فرضية يسعى الى اثبات مدى صدقيتها تقوم على فكرة ان الولايات المتحدة تسعى في الأزمة القطرية الى التهدئة والمصالحة بتدخل مباشر أو غير مباشر بين الأطراف المتنازعة من أجل البقاء على مصالحها العليا ونفوذها في منطقة حيوية واستراتيجية بالنسبة لها هي منطقة الخليج العربي.

أما أهداف البحث فهي دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها قطر في العقدين الأخيرين، والتحديات الداخلية التي تواجهها بعد أن تم الانتقال السلمي من (الأب) الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى نجله الأمير تميم، وتنامي الأزمة القطرية بين الدول الرباعية (السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر) من جهة، و قطر من جهة ثانية وانعكاساتها في الحصار والمقاطعة التي تواجهها الدوحة، والموقف الأمريكي من الأزمة القطرية تجاه طرف النزاع.

وتقوم هيكلية البحث على عدة أقسام رئيسة هي:

أولاً: التحولات السياسية والاقتصادية في قطر.

ثانياً: أبعاد الأزمة القطرية بعد عام 2017.

ثالثاً: الوساطة الخليجية(الكونية) في الأزمة القطرية.

رابعاً: الخلاف السعودي-القطري

خامساً: السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية.

الاستنتاجات.. الولايات المتحدة ومستقبل الأزمة.

أولاً: التحولات السياسية والاقتصادية في قطر

لابد من الإشارة إلى أن قطر من الناحية الجغرافية دولة صغيرة تقع على الساحل الغربي للخليج العربي وتبلغ مساحتها 11 ألف كم²، وعدد سكانها حوالي 800 ألف نسمة ويسكن معظمهم في العاصمة الدوحة، وهي إمارة صغيرة في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي أو في الجوار الآسيوي/العربي . وخضعت الإمارة إلى حكم آل ثاني منذ القرن الثامن عشر، ووطّدت علاقتها ببريطانيا عام 1916 بتوقيعها معاهدة تحالف معها أصبحت محمية

بريطانية حتى حصولها على الاستقلال في 3 أيلول/سبتمبر 1971 اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي.¹ وعرف تاريخ الإمارة حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بين(1972-1995) أتبع فيها سياسات تقليدية بالاستناد إلى حكم القبيلة المشيخية والوراثة الأميرية، وتغيب الحياة السياسية ومنع العمل الخيري وتقيد الصحافة بخطاب سلطوي وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، وتوثيق علاقات قطر بخليفتها المملكة العربية السعودية(التي تعرف بالشقيقة الكبرى) في السياسات الإقليمية والتنسيق معها على الصعيد الدولي.²

إلا انه في 27 حزيران/يونيو 1995 حدث تغيير في نظام الحكم في قطر بـ(انقلاب أبيض) قاده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ضد والده، وكان يشغل منصب ولی العهد ووزیر الدفاع، وهو الابن الأكبر للأمير، استغل ظروف سفر والده إلى أوروبا لينفذ خطته بالاستيلاء على الحكم، وفسر الأمر على أن الأمير الجديد أدرك أن والده يخطط لحجب الإمارة عنه، وتفضيل أحد أشقائه الأصغر سنًا ليكون أميراً للبلاد خلفاً له. وأعلن بعدها مباشرة أن الأسرة الحاكمة وافقت على تعيين الابن الثالث للشيخ حمد وهو جاسم ولیاً للعهد، وأستحدث منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الأول 1996، وتم إسناده إلى الابن الآخر للأمير وهو الشيخ عبدالله بن خليفة بن حمد آل ثاني.³

واجه الحكم رفضاً لهذا التحول في الدور القطري الإقليمي من قبل بعض الدول الخليجية والعربية، مما دفع صانع القرار القطري للبحث عن تحالف خارجي، وتعاون إقليمي(غير خليجي) مع (العراق وايران وتركيا) خاصةً، والافتتاح على القوى الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، وتغيير طبيعة التعامل مع مفاهيم الحكم والسياسة نحو التحول الديمقراطي وعدم النظر الى الماضي بل السير في الطريق الجديد حتى نهايته.⁴

ان هذا التغيير في السياسة القطرية يعد جديداً في المنظومة الخليجية مقارنة بالتراث التاريخي لها، وادرأك الحكم القطري بضرورة التغيير الاقتصادي والاستثماري واستبدال سلطة القبيلة كشرعية تاريخية للأسرة الحاكمة(آل ثاني) إلى مفهوم الريع النفطي واعادة توزيع الريع والثروة

على المواطنين وحتى الوافدين في شكل مشروعات عمرانية وخدمية وتقنية واستثمارية، أدى إلى وفرة اقتصادية وازدهار مالي وحرية اقتصادية وأرتفاع الدخل الوطني، والانتقال من عهد المشيخة إلى النظام السياسي المترکز بالأساس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁵.

في المجال الاقتصادي، ظهر تحسن واضح في أداء الاقتصاد القطري من خلال توسيع مصادر الدخل القومي عن طريق توسيع إنتاجية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص وزيادة الصادرات وتطبيق سياسة مالية ونقدية بهدف الوصول إلى معدلات نمو مناسبة والاتجاهات الحكومية نحو الخصخصة، واستقطاب المدخرات الوطنية في الداخل والخارج وتشجيع الاستثمار وتحسين أداء الاقتصاد القطري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على التدفق لقطر في مجالات الغاز الطبيعي والنفط والصناعات.⁶

إلا أن الإمارة الصغيرة شهدت حدثاً مغايراً ومفاجئاً في عام 2013 إذ تنازل الأمير حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم لصالح تميم بن حمد (ثالث أكبر أبناءه) في تطور بالجانب السياسي في قطر.⁷ ومن جهة أخرى، فإن مكانة قطر الاقتصادية العالمية تعود إلى كونها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ومتلوك 30% من التجارة العالمية تستحوذ عليها، ودورها الكبير في السوق نظراً لكلف إنتاج الغاز المتندنية التي تعد الأكثـر تدـنيـاً بالـعـالـمـ، وأـسـتـمرـ تـدـفـقـهـ عبر خطوط (أنابيب دولفين) العابرة للمحدود لنقل ملياري قدم مكعب من الغاز القطري إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات أو تعتمد الأخيرة على الغاز المستورد في توليد أكثر من نصف الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها، وتحصل على 19.2 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز المسال وغاز خطوط الأنابيب.⁸

ثانياً: أبعاد الأزمة القطرية بعد العام 2017

ارتبطت قرارات وتداعيات السياسة الخارجية القطرية بشدة بتنافسها القديم مع السعودية بشأن حجم النفوذ الإقليمي للبلدين الخليجين، وأفضت الرغبة في زيادة نفوذها السياسي إلى حدوث مواجهة مع السعودية في ملفّي سوريا ومصر، وكان الخلاف عميقاً بشأن مصر ذلك

أن السعودية تعدّ جماعة الإخوان المسلمين أحد حلفاء قطر الرئيين ومن أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها. واقتربت المواجهة مع السعودية في عدة تحديات داخلية في قطر، أثارت المخاوف بشأن الاستقرار الداخلي فيها، ومكانتها في منطقة الخليج العربي مما أدى إلى وقف مؤقت على الأقل لأنشطتها الخارجية، وإعادة تركيز اهتمامها على الشأن الداخلي نتيجة لتلك الضغوط الخارجية والداخلية التي واجهتها. على الرغم من أن ذلك يشكل خسارة لطموحات قطر الإقليمية.⁹

رأى قطر في الاحتجاجات العربية وما عرف "الربيع العربي" الذي اندلعت في عام 2011 فرصةً سياسيةً لفرض نفسها كلاعب إقليمي، ولكن مسار الأحداث شكل اختباراً لبراغماتيتها، ويعود السبب في ذلك إلى علاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك ألت بثقلها وراء الجماعة في البلدان التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية وهي (مصر، سوريا، تونس، اليمن ولibia).¹⁰ وأصبحت قناة الجزيرة القطرية تركز على الاحتجاجات الشعبية كأدلة للتحريض على الأنظمة العربية ومنها مصر، ورات قطر في "الربيع العربي" فرصةً لتأكيد دورها القيادي في العالم العربي، وساندت جميع الاحتجاجات العربية عدا التي ظهرت في الدول الخليجية، ودعمت الحركات الإسلامية التي تعود جذورها إلى جماعة الإخوان المسلمين وأيضاً الجماعات السلفية.¹¹

وفي جميع البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية والتي راهنت فيها قطر على جماعة الإخوان المسلمين، لكن الجماعة تراجعت بالسرعة نفسها التي بُرِزَت فيها على الساحة، ومن ثم التمسك بالإخوان أضعف مكانة قطر السياسية في الشرق الأوسط، وهذه التطورات في السياسة الخارجية القطرية وال العلاقات المتباينة الإقليمية انعكسَت على تحديات داخلية أمام صانع القرار القطري تتمثل بـمواقف قبلية ونحوية معارضة لها. فضلاً عن أن علاقات قطر مع بعض الدول العربية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد الثورات العربية، ولا سيما خلال حكم الأمير تميم في صيف عام 2013 والجفاء في العلاقات بين قطر وبعض دول مجلس التعاون

الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد الاحتجاجات العربية، وتقديمها الدعم المادي والسياسي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط وفي مقدمتها جماعة الأخوان المسلمين¹².

ثالثاً: الخلاف السعودي-القطري

كانت التحديات التي واجهت قطر بعد عام 2014 اسبابها عاملين رئيسين:

1- تدخل قطر في سوريا ودعمها جماعة الاخوان المسلمين ومحاولة اسقاط نظام الرئيس بشار الأسد ولكنها لم تنجح في ذلك.

2- عدم قدرة الجماعات "الجihadية" المدعومة من قطر مثل (جبهة النصرة) في ترجيح كفة النصر على الجيش سوري بل أصبحت الولايات المتحدة وال سعودية ودولة الامارات تعد هذه الجماعات مصدراً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ثم أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في آذار 2014 عن قلقها من جماعة الاخوان المسلمين، وأنها باتت تشكل تهديداً للاستقرار في المنطقة، وحملت قطر المسئولية عن دعم ومساعدة جماعة الاخوان.¹³

واعتقدت قطر ان قيام ثورات "الربيع العربي" بمثابة فرصة سياسية لفرض نفسها اقليمياً مع براغماتيتها في اطار علاقتها بجماعة الاخوان، وان ذلك سيضمن لها كسب ولاء الجماعات والحركات الاسلامية في الدول التي شهدت الاحتجاجات وهي (تونس/ مصر/ ليبيا/ سوريا/ اليمن) مع دعمها للقوى الصاعدة والمتقدمة في أتون تلك الصراعات والتي من المتوقع ان تحقق النصر سياسياً وعسكرياً، ومن ثم سيكون قطر نفوذاً ومصالح في الحكومات الجديدة في تلك الدول العربية، وعلى هذا الأساس دعمتها مادياً وسياسياً واعلامياً من خلال قناة الجزيرة الفضائية خدمة لمصالح قطر العليا، وأصبحت جماعة الاخوان التنظيم السياسي الأقدم والأكثر تنظيماً مع بدء أول انتخابات أجريت في تلك الدول، لذلك دعم صانع القرار القطري جماعة الاخوان لأنها حسب رؤيته تمتلك فرصاً كبيرةً للوصول الى السلطة، ومن ثم سوف تحمي مصالحها هناك. ولكنها فشلت في تحقيق ذلك بعد انتكاسة جماعة الاخوان في ليبيا، وعدم حصولهم على نفوذ كبير في اليمن البلد

الذي أصبح في جزء منه تحت هيمنة السعودية ودولة الامارات، وتراجع مكانة جماعة الاخوان في تونس ومصر. ولكن قطر استمرت في دعم الجماعة لاسيما في مصر مما دفع السعودية الى دعم الجيش المصري ضد حكم محمد مorsi وجماعة الاخوان ومسألة اقصائهم عن السلطة، بل ايدت ودعمت المملكة تنازل الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم لصالح نجله الشيخ تميم . وفي تطور كبير في آذار 2014 قامت السعودية مع دولة الامارات والبحرين بسحب سفرائهم من الدوحة في خطوة أخرجت صانع القرار القطري، وصنفت السعودية جماعة الاخوان المسلمين جماعة ارهابية ودعت دول الاتحاد الاوربي الى دعم هذه الخطوة وتخاذل القرار نفسه، وبعد سيطرة المليشيات الموالية لقطر على مطار طرابلس الدولي في ليبيا، قامت الطائرات الاماراتية بتنفيذ ضربات جوية ضدها، فارسلت السعودية وفداً الى دولة الامارات والبحرين وقطر في محاولة لتسوية التوتر بينهم، ودفع الأخيرة الى القبول بالعمل المشترك في منطقة الخليج العربي.¹⁴

رابعاً: الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور قيام الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين قطر والدول الخليجية من دون موافقة ودعم الولايات المتحدة، بل يمكن لنا القول ان الخطوة الكويتية هذه جاءت منسجمة ومتواقة مع الموقف الامريكي من الأزمة القطرية ومحاولة ايجاد الحل لها. تعدّ الكويت (دولة صغيرة) من الناحية الجغرافية والسكانية لها دور سياسي واقتصادي مؤثر وفاعل اقليمياً وعربياً دولياً بسبب سياستها الخارجية منذ حصولها على الاستقلال في أهدافها في التوازن والحياد الإيجابي، والمساعدات الإنسانية والاغاثية، ودبلوماسية الوساطة⁽¹⁵⁾. وأدت الكويت دوراً تاريخياً في الوساطة وحل الخلافات العربية – العربية من خلال دور وزير الخارجية (آنذاك) الشيخ صباح الأحمد الجابر في خلافات شهدها النظام العربي والاقليمي بل حتى النظام الدولي، أبرزها الخلاف المصري – السعودي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، واستضافة الكويت اجتماعاً مصرياً – سعودياً في 17 آب 1977 وحل الخلاف المصري –اليمني، والتوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام

1972 وتوقيع اتفاقية سلام بعد معارك على الحدود بينهما، ثم الوساطة الكويتية للنزاع الأردني - الفلسطيني في "أيلول الاسود" عام 1970، والوساطة بين شاه ايران محمد رضا بهلوي والبحرين وانتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين عام 1971، والوساطة بين سلطنة عُمان واليمن في عام 1984 بالتعاون مع دولة الامارات وانتهت بتوقيع اتفاق في الكويت، والوساطة بين تركيا وبلغاريا عام 1989 في حل مشكلات الاقلية التركية، وحل الخلاف الليبي - السعودي في كانون الثاني 2009 في مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت، والوساطة بين سلطنة عُمان ودولة الامارات في عام 2009 وانتهت الأزمة بينهما. ثم في نيسان 2016 الوساطة الكويتية والمفاوضات بين طرفين النزاع في اليمن برعاية الأمم المتحدة لتحقيق السلام، واستضافة الكويت القمة الخليجية التي رفضت فيها سلطنة عُمان العملة الموحدة، وسعى الكويت الى حسم الخلاف بين هذه الدول، والوساطة حل الخلافات المصري - القطري بعد سقوط حكم جماعة الاخوان المسلمين في مصر،⁽¹⁶⁾.

وتقوم الدبلوماسية الكويتية على علاقات وثيقة مع السعودية بحكم الجوار التاريخي والجغرافي وال العلاقات والأواصر القرابية والقبلية والاجتماعية، ودفاع المملكة ووقفها الى جانب الكويت في أزمة الغزو عام 1990، والتفاهمات بين المملكة والكويت في القضايا العربية والدولية منذ عقود طويلة، ودعمها للكويت في كل الأحداث والظروف السياسية السابقة التي شهدتها منطقة الخليج للحفاظ على استقلالها وأستقرارها. ومن أبرز أدوار الوساطة الكويتية مقام به الأمير الشیخ صباح الأحمد في جهوده من أجل حل الأزمة الخليجية عام 2017 وما بعدها بفضل خبرته الدبلوماسية وزيرًا للخارجية 1963-2003) والسياسة الطويلة، وقدراته في اداء دور الوساطة في السياسة الخارجية، اذ شكلت الأزمة الخليجية والتي مثلت الدول الخليجية (السعودية/البحرين / دولة الإمارات) مع مصر من جهة، وقطر من جهة ثانية، واحدة من أخطر الأزمات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي مع تدخل دول اقليمية وعالمية فيها، وعولجت الأزمة بتدخل ووساطة كويتية نشطة

وناجحة زيات الى أبو ظبي والرياض والدوحة لتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف المختلفة، وقادها الشيخ صباح الأحمد (رغم ان عمره بلغ 90 عاماً)، نجح في اعادة السفراء لهذه الدول الى الدوحة في عام 2014. ولكن تجددت الأزمة الخليجية في حزيران 2017 لعدة مسببات منها، اهام الدول الأربع بدعم التنظيمات الإرهابية، ودور قناة الجزيرة القطرية في التحربي ضد هذه الدول، ودعم قطر جماعة الإخوان المسلمين المتواجددين في دول الخليج العربي ومصر حيث ان عمق الخلافات لم يؤد الى توصل الطرفين الى حلول جذرية لهذه الأزمة التي ظلت قائمة حتى 2019⁽¹⁷⁾.

وتقوم الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة في ظل الأزمات السياسية الخليجية، اذ بقيت الكويت لها تمثيل دبلوماسي في الدوحة حل هذه الأزمة، واستمرار جولات الحوار بين مختلف الأطراف الخليجية من أجل حلها، ومنها أزمة سفراء السعودية والبحرين ودولة الإمارات في قطر عام 2013 وعودتهم اليها في عام 2014، والمدور الكويتي كممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن محاولة لمعالجة القضايا العربية في مقدمتها القضية الفلسطينية، ودورها في الأزمة السورية وقدّمت في شباط 2018 مقترن مع السويد لعقد هدنة لمدة شهر واحد⁽¹⁸⁾. ويفسر سبب اتخاذها سياسة الوساطة هي رغبة الأمير الشيخ صباح الأحمد في الحفاظ على النظام الإقليمي الخليجي متماساً، لكون أن أي خلل خليجي سوف يتحول الى خلل كويتي لـ، ذلك سعى الكويت في السنوات الأخيرة إلى احتواء الأزمة وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء فيه واجداد حلول له، وأن تتحول الكويت في ظل هذه الوساطات الى دولة مركبة في السياسة الخليجية والعربية لها مكانتها وثقيلها ومصداقيتها وخبرتها الدولية، وإدراك صانع القرار الكويتي خطورة أن تكون دولة صغيرة مثلها في مجلس التعاون الخليجي، وعليها ضغوط جراء الأزمة القطرية الأخيرة لأن تأثير هذه الأزمة لا يعكس على الدول المشاركة فيها بل سوف يمتد الى بقية دول المجلس الأخرى وهي (الكويت / سلطنة عُمان)⁽¹⁹⁾. فضلاً عن أن الولايات المتحدة وكجزء من ما يعرف مسألة توزيع الأدوار في المنطقة دفعت ودعت ان تقوم الكويت بدور الوساطة

والاعتدال بيت طرف النزاع في الأزمة ولا يصال رسائل أمريكية أحياناً لهذا الطرف أو ذاك وأبقاء الأزمة تحت سيطرتها وتحكمها.

المبحث الرابع: السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية

وقفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفاً مغايراً عن سابقتها إدارة أوباما تجاه قطر، فقد قال ترامب بعد زيارته إلى السعودية "التطروف وكل المؤشرات تشير بالبنان إلى قطر ربما هذا سيكون بداية نهاية أهوال الإرهاب". وأقحمت كل من (السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين) في عام 2014 قطر بالتدخل في شؤونهم الداخلية ودعم الإرهاب. ولكن جوهر القضية هي علاقة قطر بجماعة الأخوان المسلمين وفضائية الجزيرة القطرية. وترى الرياض وأبو ظبي أن الدوحة دعمت الحركات الإسلامية المتطرفة بعد الاحتجاجات العربية عام 2011، وتعد الدولتين أن جماعة الأخوان المسلمين أكثر خطورة من الجماعات الإسلامية مثل القاعدة وداعش لأنها تريد الوصول إلى السلطة كما في تجربة مصر، ومن ثم فإن جماعة الأخوان المسلمين قد تشكل بمرور الزمن تهديداً للأنظمة الملكية في (الرياض والدوحة والمنامة). ويظهر أن ترامب قد اتخذ قراراً أن يكون للسعودية دوراً محورياً للمقاربة التي يتبعها في منطقة الشرق الأوسط في سياق نظرته إلى الإسلام السياسي كعدوٍ لما دفع الرياض وأبوظبي للاعتقاد أن بإمكانهما ممارسة دور أكبر بعد زيارة ترامب للمنطقة. وترى الدولتين أن الصراع مع قطر يدور بشأن تحديات محلية موجهة لهما في ظل حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن والسلام في الصراع الإقليمي واستمرار حرب اليمن وأزمتها المتنامية، وهبوط أسعار النفط، وخطر الإرهاب في المنطقة، وسياسة واشنطن المتشددة تجاه إيران.²⁰

كان دعم قطر لجماعة الأخوان المسلمين قد الحق الضرر بعلاقتها مع الولايات المتحدة إذ قدّمت نفسها لواشنطن ك وسيط مع جماعة الأخوان المسلمين في مصر بعد أن فازت بمقاعد برلمانية في مجلس الشعب المصري، وسعت إلى أن تحصل على المزيد من صبر واشنطن تجاه التجاوزات السياسية لجماعة الأخوان، وأكّدت الدوحة لواشنطن أن الوضع في مصر سيكون تحت السيطرة والتفاهم معها، وعندما أبتعدت هذه الجماعة عن حكم مصر خسرت قطر

مكانتها الاقليمية لدى واشنطن، وظهر ان مراهنة قطر على جماعة الاخوان لم يكن في مكانه، وان تمسكها بالجماعة قد أضعف مكانتها السياسية في المنطقة أمام الولايات المتحدة وال سعودية ودول مجلس التعاون الأخرى²¹.

بعد مدة من اندلاع الازمة القطرية وقعت الولايات المتحدة مع قطر مذكرة تفاهم في مكافحة الارهاب لتشييد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وأشار هيدر نويرت الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني 2018 الزخم الذي أعطنه الأزمة القطرية للعلاقات الأمريكية-القطري في ابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات السياسية والعسكرية ومناورات عسكرية مشتركة وزيارات متبادلة بين البلدين، واطلاق(الحوار الاستراتيجي القطري-الأمريكي) في 30 كانون الثاني 2018 في مقر الخارجية الأمريكية في واشنطن برئاسة وزيري خارجية الدولتين لتعزيز التعاون بينهما في المجالات كافة الدفاع والتجارة والاستثمار ومكافحة الإرهاب والأمن والقانون وحركة الطيران وال الحرب على داعش والأزمة القطرية وملفات دول الجوار بالنسبة لقطر.²²

الا أن الولايات المتحدة من جانب آخر اختارت مواجهة الأزمة القطرية حلها بشكل غير مباشر من خلال الوساطة الكويتية مع ممارسة الضغط من الخلف على طرف الأزمة على اساس فكرة ان الحل يأتي من داخل مجلس التعاون الخليجي دون وساطات أوروبية او تركية او أمريكية. مع الاجتماعات الثانية التي عقدتها الخارجية الأمريكية من خلال وزير الخارجية مايك بومبيو في 21 آار 2018 مع السعوديين والقطريين في استراتيجية ثابتة لتضييق فجوة الخلاف بين الدول الرباعية من جهة وقطر من جهة أخرى وارسال المبعوثين الأمريكيين الى دول المنطقة، ومنها الكويت ولكن لم يتوصلا الى نتائج تذكر كما هي الوساطة الكويتية.²³

ان هذه الأزمة لم تصل إلى حلول عادلة على الرغم من التحركات الدولية من لدن الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأدت الجولات الأمريكية إلى حالة من الجمود، وشكلت الأزمة درساً لإدارة ترامب وإفساح المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة

له باستعراض كفاءتها على مستوى السياسة الخارجية، وشكلت مقاربة ترامب فرصة ترميم أوامر العلاقات مع حليف إقليمي تقليدي هو السعودية، وإطلاق الجهود لمواجهة الإرهاب والسعى للتأثير في عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية. ولكن يبدو أن منطقة الشرق الأوسط صعبة ومعقدة ومنها منطقة الخليج العربي بنظر الأميركيين، إذ واجهت إدارة أوباما صعوبات فيها وتواجه اليوم إدارة ترامب إشكالية في إيجاد موقف عربي موحد في مواجهة التحديات القائمة على مختلف المسارات والأزمات.²⁴

وجاءت التحركات القطرية جراء الأزمة القطرية في توسيع علاقتها السياسية والعسكرية مع القوة الأولى في العالم الولايات المتحدة ودول أخرى أوربية فضلاً عن ايران وتركيا بعد أيام من فرض الحصار على قطر، وتم تنفيذ تمرين عسكريين بين واشنطن والدوحة جنوبي قطر، ثم المناورات المشتركة في 14 حزيران 2018 وتوقيع اتفاقية لشراء طائرات مقاتلة أمريكية الطراز (F15) بتكلفة تبلغ 12 مليار دولار أمريكي. وقدم جوزيف ليونارد فوتيل قائد القيادة المركزية الأمريكية الوسطى شكره الى أمير قطر على دور بلاده المخوري في مجال مكافحة الإرهاب (على حد قوله) في أثناء زيارته الى الدوحة. ومن جهة أخرى، قالت الخارجية الأمريكية ان قطر شريك كامل وعضو فعال في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، وان قطر تعافت وعملت على دعم التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب. وان قطر شريك كامل وترتبط بعلاقات قوية وبناءة مع واشنطن، وعضو شريك في تبادل المعلومات الأمنية دعمت وسهلت العمليات العسكرية والأمنية في المنطقة.²⁵

وفي الاتجاه ذاته وقد أفتتح مقر جديد لمكتب الملحقة العسكرية القطرية في واشنطن في 23 تشرين الأول 2018 لتعزيز التعاون العسكري والداعي بين البلدين. وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية أنها جمدت مشاركتها في مناورات عسكرية مع دول خليجية بسبب الأزمة القطرية في هذه المرحلة، وقال جون توماس المتحدث باسمها "قررنا عدم المشاركة في بعض المناورات العسكرية مع دول خليجية احتراماً ملءاً مشاركة الجميع في تحقيق المصالح الإقليمية المشتركة". ووافقت قطر في تشرين الثاني 2018 على مبيعات عسكرية بقيمة 1 و1 مليار

دولار أمريكي في خدمات لدعم برنامج مقاتلات أمريكية من طراز (F15). هذا فضلاً عن وجود 11 ألف عسكري أمريكي من سلاح الجو في قاعدة (العديد) العسكرية الجوية التي تقع على بعد 30 كيلومتراً جنوب غرب العاصمة التي تضم أكبر تواجد عسكري لها في منطقة الشرق الأوسط في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق.²⁶

على الرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة وقطر قريبة ومتينة ولكنها شهدت في المرحلة الأخيرة توترة ملحوظاً، وشعرت قطر أنها باتت تثير ازعاج واشنطن وغضب الرياض من جراء تقاربها مع طهران، وعلاقتها المتغيرة مع تركيا والتي أصبحت قطر جاء ذلك دولة تعد "مزوجة" في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.²⁷

الاستنتاجات.. الولايات المتحدة ومستقبل الأزمة.

تعد قطر الدولة الصغيرة ذات الإنفاق العالي ومستوى الدخل القومي المرتفع والأكثر استقراراً وهدوءاً في البيئة الخليجية لا تسود فيها الطائفية أو الإثنية، والتي قدمت خطوات على طريق التحول الديمقراطي. لكنها من جانب آخر لديها مصادر للقلق حقيقة في نشوء معارضة شعبية ونخبوية مع وضع القيود على الحريات العامة أدت إلى نشوء موقع شبابية ومدنية على موقع التواصل الاجتماعي مثل (منتدى الثورة في قطر) يعرض نقداً للعلاقات مع الأميركيان والإسرائيليين، والاعتراضات على الاعتقالات للناشطين أو المعارضين والدعوات من النخب الفكرية والاجتماعية والعلمية المطالبة بالديمقراطية الفعلية بدلاً عن الليبرالية الاقتصادية، ومع تنامي إعداد الشباب القطري من المتعلمين والمثقفين الذي قد يدفع الشباب في المستقبل إلى نقاشات ديمقراطية عن الشرعية والسلطة والتعددية والديمقراطية والحريات العامة والانتماء الوطني والسياسة الخارجية الوطنية والعربية الانتماء وغيرها من الملاحظات والانتقادات التي تسجل على صانع القرار القطري لاسيما مع ظهور الأزمة القطرية مع الدول العربية الرباعية التي تحولت إلى أزمة ليست خليجية فحسب بل إقليمية، وتدخلت بها إطراف دولية بكل تأكيد لها تأثيرات في الوضع الداخلي في قطر وعلى مستقبل البلاد لكون الأزمة لم تجد لها حلول عادلة ومحبولة جميع الأطراف.

ان مواقف الدول العربية المقاطعة(الدول الخليجية الثلاث مع مصر) التي ترى أن أمنها واستقرارها يتضرر من جراء السياسة القطرية، ومن ثم يبدو بشكل واضح أن هناك "تفوق إقليمي" على "ال العالمي" أي على موقف الولايات المتحدة لاسيما في إيجاد حل أو التعامل مع هذه الأزمة.²⁸ ويرى الباحث المصري الدكتور عمار علي حسن ان قطر اعتمدت منذ عقدين من الزمن على أنها بعيدة عن العقاب، وان الآخرين عاجزين عن ردعها وتعلموا على نمط سياستها، وأنها محامية من الولايات المتحدة وظفتها كدولة وسيطة مع الجماعات والتنظيمات المسلحة والمتطรفة، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعسكرية بين البلدين. وأعتمدت الدوحة على هامش المناورة واللعب على التناقضات بين دول المنطقة والعلاقة الخفية والرهان على مصالح الغرب معها، وشبكة علاقات متينة مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف اتجاهاتها، وعلاقات قطر المتطرفة مع الولايات المتحدة حليفها الاستراتيجي الأول في العالم، وعلاقتها المتينة مع قوتين إقليميتين رئيسيتين هما (تركيا وإيران).²⁹

الهوامش

¹ Fawaz Al-Khatib and Sultan M.Al-Abdulla,"The State of Qatar: Financial and Legal Overview",Middle East Policy,Vol.VIII.September 2001,No.3,P.110.

² Naji Abi-Aad and Michel Grenon,Instablity and Conflict in Middle East,Petroleum and Security Threats, Forward by Robert Mabro,London,Mcmillan Press Ltd,1997,p.18.

³ Alan George, "Qatar Consolidation and Co-Operation", The Middle East, June 1997,pp.15-16.

⁴ فتحي العفيفي،"الديمقراطية والبيروقراطية في الممارسة السياسية لدولة قطر".مجلة المستقبل العربي، السنة 26، العدد 298، كانون الاول / ديسمبر 2003، ص 48-49.

⁵ مفید الزیدی، تاريخ قطر المعاصر 1913-2008، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 92-93.

⁶ مجلة اقتصاديات، عمان، السنة 3، العدد 32، أيلول / سبتمبر 1999، ص 22-32.

⁷ ينظر: علي خليفة الكواري،"الحاجة الى الاصلاح في قطر"، الشعي يريد الاصلاح في قطر ... أيضاً، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، الطبعة الثانية،(بيروت: منتدى المعارف للنشر، 2014)، ص 371-384.

⁸ ديفيد ليفينستون لاساغاتوم ساها، "بعد الأزمة القطرية"، www.carnegie.com, 14/8/2017.

⁹ لينا الخطيب، "أخطاء قطر في التقدير الاستراتيجي"،

<http://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584>

¹⁰ لينا الخطيب، المرجع السابق؛ جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013)، رواجها واستراتيجياتها، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 203-209؛ محمود سمير الرئيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 61-100.

¹¹ توني ماثيسن، الخليج الطائفى والريع العربى الذى لم يحدث، ترجمة امين الايوبي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2014، ص 155.

¹² لينا الخطيب، "أخطاء قطر في التقدير الاستراتيجي"،

<http://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584>

¹³ لينا الخطيب، "توصيات الى قطر وال سعودية"، ايلول/سبتمبر 2014

<http://Carnegie-mec.org/1/9/2014/ar-pubs.564>

¹⁴ لينا الخطيب، "توصيات الى قطر وال سعودية"، ايلول/سبتمبر 2014، المصدر السابق.

¹⁵ فيصل ابو صليب، "الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة"،

[www. Studies. Aljazeera. Net\ report](http://www.Studies.Aljazeera.Net/report).

¹⁶ " سمو الامير رائد الوساطة العربية" ، المصدر السابق.

¹⁷ محمد الرمحي، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أستلة التغيير الحتمي" ، مجلة السياسة الدولية، العدد (210)، القاهرة ، (اكتوبر/تشرين الاول / 2017) ، ص 94-97.

¹⁸ مطهر الصفارى، المصدر نفسه.

¹⁹ فيصل ابو صليب، "الوساطة الكويتية" ،المصدر السابق.

²⁰ Rprry Commack,"Washington and the Latest Qatar, Row",
www.carnegieendowment.org, 7/7/2017.

²¹ لينا الخطيب، "توصيات الى قطر وال سعودية"، ايلول/سبتمبر 2014، المصدر السابق.

²² بقاء العوفي، "كيف أعطت الأزمة الخليجية زخماً للعلاقات القطرية الأمريكية؟" ،

<https://thenewkhaliij.news/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%826-01-2018>

²³ عبدالله خليفة الشابي، ازمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجذور، الاسباب، وسيناريوهات المستقبل

2018-2011، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2018، ص 262-264.

²⁴ Commack, op.cit.

²⁵ بقاء العوفي، المصدر السابق.

²⁶ بقاء العوفي، المصدر نفسه.

²⁷ ساميون هندرسون، "مجلس التعاون الخليجي: تعميق الانشقاقات والتحديات الناشئة"، تحليل السياسات، 22/أيلول 2014، <http://the Washington Institute for Near East Police>.

²⁸ احمد يوسف احمد، "الأزمة القطرية وجدل الإقليمي والعالمي"، جريدة الاتحاد، العدد 1438، ابوظبي، 2017/8/14.

²⁹ عمار علي حسن، "رهانات الدوحة كيف تفكر دولة قطر؟"، 6/ 7/2017، www.Futureaue.com.

دراسات دولية

السابع والسبعون والثامن والسبعون

العددان
